

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة والتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم

أ. صالحى نصيرة

قسم العلوم السياسية

جامعة عباس لغرور خنشلة.

nasirapolitique@yahoo.fr

الملخص:

إن طبيعة التحولات العالمية فرضت تغييرت جذرية مست مجالات عديدة، وهذا ما فرض التحول نحو قيم الحوكمة وما تفرضها من تغيير نحو إعادة النظر في أدوار كل القطاعات خاصة بعدما أصبحت الدولة لونها غير قادرة على تلبية كل الاحتياجات، وهذا ما تم طرحه وفق مقارنة حوكمة الفواعل غير الدولية التي تهدف إلى خلق شبكة من التفاعل بين القطاعات الثلاثة الدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني في تسير الشؤون العامة، وهذا ما عزز من دور مؤسسات المجتمع المدني كأحد الفواعل البارزة التي تعمل في إطار تشجيع وتفعيل المشاركة المجتمعية الطوعية في البرامج والمشاريع التنموية والاقتصادية والاجتماعية في مقابل عجز الدولة في غالب الأحيان في إحداث تغيير شامل، ولهذا نجد أنه إذا تم تفعيل مؤسسات المجتمع المدني بشكل نشيط وفق مقارنة تشاركية تجعل منه أحد الفواعل العملية التنموية وعامل لبناء ثقافة المواطنة والولاء وهذا ما يسمح ببناء مشروع يطمح إلى خلق مجتمع متقدم وناجح في مختلف المجالات، وعليه تطرح اشكالية دراستنا كالتالي: إلى أي مدى يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في بناء مجتمع متقدم وحضاري في كل المستويات؟

Abstract:

The nature of the global transformations imposed radical changes touched many fields, this imposed a shift towards governance values and what they impose from a change toward reconsideration in the roles of all the sectors especially that the state alone is incapable to provide all the needs, and this is what has been put forward in accordance with the approach of governing non-statist actors which aim to create a network of interaction between the three sectors of the state, the private sector and civil society in conducting the public affairs, this strengthened the role of civil society institutions as one of the other notable actors that operate in the framework of encouraging and activating voluntary community participation in developed, economic and social projects and programs, in exchange the state deficit in most of the time to make a comprehensive change, and for this, we find that if the institutions of civil society were actively activated according to a participatory approach makes it one of practical developmental actors, and a factor to build a culture of citizenship, loyalty, and this is what allows for the construction of a project aspires to create an advanced and successful society in various fields, building on what have been said our problematic study is raised as follows: **To what extent can the civil society institutions contribute to the construction of an advanced and civilized society at all levels?**

مقدمة:

لقد أحدثت التحولات العالمية تغييرات بنوية وهيكلية في طبيعة بناء مشروع مجتمع متقدم، وهذا نتيجة تشابك مجموعة من العوامل منها على المستوى السياسي كالتحول نحو إقامة مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، ومنها على المستوى الاقتصادي على الانفتاح على اقتصاد السوق وتدخل القطاع الخاص مع الدولة، وكذا على المستوى الاجتماعي من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها جسر وسيط بين الدولة والشعب بهدف تحقيق العدالة والمساواة، كل هذه التحولات أفرزت لنا إعادة تكوين وبناء مشروع مجتمع عربي قائم على خلق ثقافة جديد تحمل معني الولاء والمواطنة للدولة، وهذا ما يؤسس لبناء مشروع مجتمع متقدم في ظل الانفتاح على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني. وعلى هذا الأساس فإن هذه المداخلة سوف تركز على المحاور التالية:

I- الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والمواطنة:

- 1- تعريف المجتمع المدني.
 - 2- نشأة وخصائص المجتمع المدني.
 - 3- مفهوم المواطنة.
- II - تداعيات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لبناء مشروع مجتمع متقدم على جميع المستويات:

- 1- مؤسسات المجتمع المدني كوسيط اجتماعي لبناء قيم التحول على المستوى السياسي.
 - 2- دور المجتمع المدني في تفعيل مسار التنمية الاقتصادية.
 - 3: مؤسسات المجتمع المدني كآلية لخلق العدالة الاجتماعية (النشاط الجمعي).
- III- دراسة تقييمية عن واقع نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية:
- 1: المجتمع المدني كفاعل مؤسس لبناء مشروع مجتمع عربي متقدم
 - 2: تحديات نشاط مؤسسات المجتمع لتأسيس مجتمع عربي متقدم.
- خاتمة.

1- الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والمواطنة:

أصبح النشاط الذي يقوم به المجتمع المدني على اختلاف تخصصاته من أهم الأليات المستخدمة للنهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، وهذا في ظل عجز قدرة الدولة لوحدها على تلبية كافة احتياجات أفرادها أمام زيادة تعقيدات الظروف الحياتية وبروز مفاهيم جديد بما يتعلق بحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية وثقافة المواطنة، هذا ما طرح ضرورة وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها في بناء مجتمع متكامل من كل المستويات، وهذا ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني كفاعل مهم في تطوير وتنمية المجتمعات.

1: تعريف المجتمع المدني: Civil Society :

إن المجتمع المدني ليس وليد الفترة الراهنة، وإنما له جذوره التاريخية، لكن تزايد الاهتمام في الحقبة الأخيرة بمفهوم المجتمع المدني على المستوى المحلي والعالمي خاصة في ظل التحولات والتطورات التي شهدها الساحة العالمية في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية هو إحدى مركبات المجتمع الديمقراطي بحيث ارتبط شيوع المفهوم خصوصا بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وانتشار ما يطلق عليه "New Liberal Agenda" وهي أجندة تدعو إلى تقليص دور الدولة وتقوية دور الفواعل غير الدولالية ومنها المجتمع المدني، ولكن لا بد من إعطاء مجموعة من التعاريف حول مفهوم المجتمع المدني.

لقد حضي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الايدلوجية ولهذا نجد مجموعة من التعاريف حول مفهوم المجتمع المدني فقد عرفه مركز دراسات الوحدة العربية على أنه "المؤسسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالح نصيرة

سياسية كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، وأخرى ثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي¹.
في حين عرفه عبد الغفار شكري بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها ولتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية"².

كما عرفه "ريمون هينيبوش" (Raymond A. Hinnebusch) بأنه في إطار كونه تعبيراً أساسياً في الانتقال التعددي المستقر ويمثل شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية والتي تكون مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، كما تعمل في الوقت نفسه على ربط المجتمع بالدولة³.

كما عرفها "جاك فونتال" (Jacques Fontanelle) على أنها: "مجموعة تجمع حركة، مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي"، وهنا نجد أنه هناك من لا يفرق بين مفهوم كل من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلا على أساس مستوى نشاطها المحلي أو العالمي⁴.

وعليه يعرف المجتمع المدني أنه تلك التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح للتنوع، ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية، كما أنها لا تمارس السلطة ولكنها تساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات الرسمية للدولة، بهذا المعنى نجد أن المجتمع المدني يتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من التنظيمات منها البعد الطوعي حيث تنشأت تنظيمات المجتمع المدني بإرادة تطوعي الحرة، كما تتميز باحتلالها الطابع الوسيط التي تملأ المساحة بين الأسرة والدولة، بالإضافة إلى صفة

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

التعاقدية التي يتميز بها نشاط المجتمع المدني انطلاقاً من تعاقدوا الأفراد بالإرادة الحرة⁵.

وقد أطلقت على المجتمع المدني عدة تسميات منها المنظمات غير الحكومية: المنظمات التطوعية الخاصة الثالث القطاع privatevoluntaryorganisation المنظمات ذات الاهتمام الخاصة interest group، المنظمات القاعدة grassrootsorganization أو منظمات المواطنين citizensorganization، المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، منظمات الصالح العام، والجمعيات الأهلية، أو الجمعيات الخيرية العامة⁶.

2: نشأة وخصائص المجتمع المدني:

يمكن تحديد خمسة مراحل أساسية لنشأة وتطور المجتمع المدني وهي على النحو التالي:

• **المرحلة الأولى:** حيث نشأ المجتمع المدني بداية في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين، وهنا لم يتم التمييز بين الدولة والمجتمع المدني حيث يعتبر الدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد به المجتمع المدني.

• **المرحلة الثانية:** تزامن مع القرن الثامن عشر ومع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني وطرح قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة المؤسسية هي النسق الأحق للدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي⁷.

• **المرحلة الثالثة:** في نهاية القرن الثامن عشر تؤكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص أهمية الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية، وأن لا يترك للحكومة إلا القليل،

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

حيث ظهر المجتمع المدني كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي وذلك يشير أن تاريخ تطور مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية وانهار النظام القديم وبداية النظام الذي يقر بحرية الفرد وسيادة الشعب، ولهذا يرتبط مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة بمفهوم القانون والعقد الإجتماعي ويجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها سياسة نابعة من المجتمع البشري كما هو وليست مسقطة عليه من قبل عالم أخر كما يعتبر "جون لوك" من أكثر فلسفة العقد الإجتماعي الذي اهتم بمفهوم المجتمع المدني⁸.

• المرحلة الرابعة: أما في القرن التاسع عشر، اعتبر "كارل ماركس" أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.

• المرحلة الخامسة: في القرن العشرين طرح "أنطونيو غرامشي" مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد، فكرته المركزية وهي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الإيديولوجي، منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية.⁹

كما نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من التنظيمات ونجد منها:

- الطوعية:تمتاز مؤسسات المجتمع المدني بأنها منظمات تطوعية لا تسعى إلى تحقيق الربح أو مكسب هذا ما يميزها عن الشركات التجارية التي تأسست لأهداف ربحية، في حين تعمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق أهداف إنسانية ومنافع عامة لا تستهدف الربح ولهذا تعرف باسم القطاع التطوعي أو القطاع غير الهادف للربح و القطاع الخيرية العامة، فهي أبنية اجتماعية وسيطة تقف بين الأفراد والسوق والإدارة الحكومية، وتعمل على

خلق بيئة منظمة للعمل الإنساني غير الربحي متطوعين وليس تحت ضغط أي إدارة حكومية وتؤمن الخدمات وفق استراتيجيات عمل تلقائي تطوعي¹⁰.
الاستقلالية: يعد من أبرز خصائص المجتمع المدني هو أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية، وتتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فهي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة وأجهزتها هذا ما يسمح لها بالتدخل في مواقف وحالات لا يمكن للأجهزة الحكومية وحتى المنظمات الدولية الحكومية أن تتدخل فيها لأسباب قد تكون سياسية أو دبلوماسية وغيرها، هذا ما منح المجتمع المدني دور أكثر فعالية في عملها بالاستقلالية¹¹.

- الكفاءة والفعالية: تكتسب المنظمات المجتمع المدني خاصية الكفاءة والفعالية من طبيعة نشاطها فهي منظمات تطوعية لا تستهدف الربح من عملها، تعمل على أساس تحقيق المنفعة العامة ومحاولة إيجاد الحلول لكافة الفئات الهشة والأضعف في المجتمع، كما تقوم بالدفاع عن الحريات العامة كتعزيز حقوق الإنسان وحماية المرأة والبيئة، وتدعيم عمليات السلام وإقامة جسور التعاون بين الأفراد، كما تتميز بالمرونة والتكيف مع مختلف القضايا هذا ما أعطي لها دافع أكبر للكفاءة في نشاطها وتأييد ومساندة من طرف العديد من الفئات¹².

ولهذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني يتميز أيضا بخصائص التجانس والتنظيم والسلوك الأخلاقي التي تميز عن غيره من التنظيمات.

3: مفهوم المواطنةCitizenship:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الاجتماعية حيث تعتبر تحديد أصول المواطنة صعبة وجذورها معقدة ومتنوعة من الناحية الإيثيمولوجية إذا يرجع أصل استعمالها إلى الحضارتين

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

اليونانية والرومانية، فقد استعملت الالفاظ المواطن SIVIS والمواطنة SIVITAS وقد اشتقت من كلمة city والتي تعني المدينة.¹³

وقد عرفت المواطنة من طرف موسوعة الكتاب الدولي بأنها علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وهي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم وتؤكد على وجود بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولى المناصب العامة، كما عليهم بعض الواجبات كواجب دفع الضرائب والدفاع عن الوطن.

كما قدم "مارشال" (T.H.Marchel) تعريف للمواطنة في مقال له بعنوان: "Citizenship and social class" حيث قسم المواطنة إلى ثلاث أقسام مدنية وسياسية واجتماعي:

• المواطنة المدنية: تتضمن مجموعة من الحريات الفردية كحرية التعبير والتفكير والمعتقد وحق الامتلاك، وتحرير القيود والحق في العدالة، والمؤسسة المنوطة بها تحقيق العنصر المدني هي المؤسسات القضائية.

• المواطنة السياسية: ويعني الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار المواطن عضو فاعل في السلطة السياسية أو كناخب لهذه القوى السياسية، ويمارس العنصر السياسي من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.

• المواطنة الاجتماعية: ويعني تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي ويتم العنصر الاجتماعي من خلال نظام التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.¹⁴

وفي نفس السياق نجد هنا من يرى أن مفهوم المواطنة يشير إلى ذلك الفضاء العمومي الذي يلقي فيه المواطنين وهو الحيز الوسيط الذي ينشأ بين المجتمع المدني والدولة وهذا لفتح مجال امام جمهور المواطنين للمشاركة في القرارات المصيرية، كما يشير أيضا إلى إشراك المواطنين في المجال السياسي،

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

وهو الأمر الذي تحدث عنه أرسطو عبر قرون حين صرح في كتابه السياسات الذي يدعى مواطننا على الأخص من يشترك في مناصب الدولة.

فالمواطن هو الذي يتمتع بحقوق سياسية في ظل دولة ديمقراطية، ففكرة المواطنة تتأسس على فكرة المشاركة في السلطة وصنع القرار، عليه فالمواطنة ليست مجرد تسمية تطلق على مجموعة الافراد بوصفهم مواطنين، بل هي أبعد من ذلك انها تعبر عن فعالية ومشاركة الأفراد، ويمكن تحديد مجموعة من الاسس التي يمكن حصرها في ما يلي:

- الانتماء إلى مجموعة بشرية معينة توحدهم خصوصيات مشتركة.
- الحقوق وتتمثل في تمتع كل فرد من أفراد هذه المجموعة بالخدمات الأساسية العمومية.
- الواجبات وتتجلى في حرص كل فرد من أفراد هذه المجموعة على مصلحة الوطن ويتم ذلك عن طرق الوحدة والتكافل الاجتماعي.
- المشاركة في الفضاء العام من خلال المشاركة في صنع القرارات السيادية للوطن¹⁵.

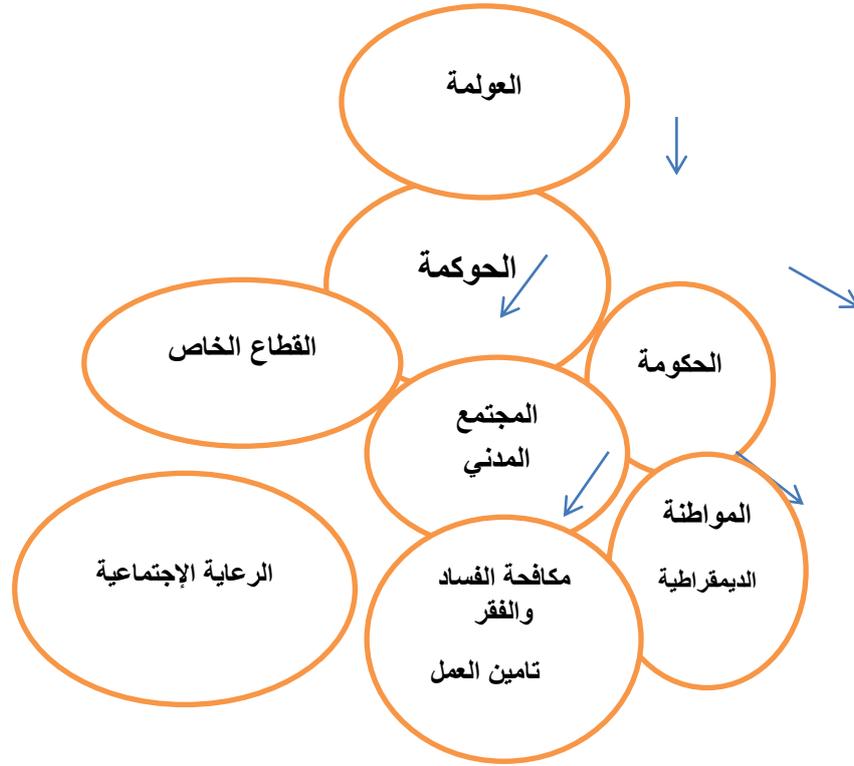
وعليه نجد من خلال ما سبق إلى أن مفهوم المواطنة قد استقر على أنه عبارة عن الشعور الكامل بالانتماء للوطن والارتباط به وهذا من خلال مجموعة من الممارسة التي يعبر عنها بالحقوق والواجبات، كما تم في ظل التطور التاريخي لمفهوم المواطنة إلى وجود علاقة تفاعلية أو جدلية بين مفهوم المواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية والعولمة، إلى وجود العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والمواطنة.

فقد أشار في ذلك أرسو في تفسيره للمواطن من خلال المشاركة بحيث يصبح الفرد قادر على المساهمة بنشاط في المجتمع كما نجد جدلية العلاقة بين المواطنة والعولمة وما طرح في ظل التحولات العالمية فنجد أن كل من

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

العولمة والمواطنة يبحثان في سياق واحد في إطار التحليل الإجتماعي المعاصر.

كما برزت المواطنة واتسع فضاءها في ظل العولمة، كما أن المجتمع المدني شرط لقيم الديمقراطية ويتم التعبير عن المشاركة من خلال المواطنة السياسية.¹⁶



II. تداعيات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لبناء مشروع مجتمع

متقدم على جميع المستويات.

1: مؤسسات المجتمع المدني كوسيط اجتماعي لبناء قيم التحول على

المستوى السياسي:

انطلاقاً من الإطار المفاهيمي الذي يقر بأن مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن تنظيم وسيط بين الدولة والمجتمع وهذا ما منح له قدرة التدخل من الناحية السياسية من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد في ظل انفتاح العالم على قيم الحوكمة التي تعمل على شبكية الفواعل بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن البيئة التفاعلية للمجتمع المدني تبين وجود علاقة جدلية بينه وبين الديمقراطية، بحيث تعتبر شرطاً أساسياً وعملاً محركاً للرشادة السياسية أما من الناحية العملية فهذه العلاقة ليست فقط تكاملية وترابطية وإنما إجرائية كذلك، فلا يمكن مثلاً الحديث عن رشادة سياسية في نظام غير ديمقراطي لا تحترم فيه المبادئ الأساسية للديمقراطية ولا توجد فيه صحافة حرة ومستقلة، كما لا يمكن تصور حكم رشيد دون وجود فضاء للمشاركة السياسية من جهة، ومشاركة فعاليات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي استمدت نشاطها من فضاء ديمقراطي في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، ما تتيحه الديمقراطية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسمح ببناء القدرات الإنسانية من طرف المجتمع المدني وبرعاية وتنظيم من الدولة، وتسمح بالمقابل تحرير هذه القدرات من خلال الحريات المتاحة للمجتمع¹⁷.

وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق ما بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا ينتعش المجتمع المدني إلا في ظل الديمقراطية، كما أنه يعتبر بمثابة ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وضمان استمراره انطلاقاً من طبيعة الأدوار التي تؤديها منظماتها حيث تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة وتسعى دائماً إلى تنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة سليمة فهي من جهة تعمل على حماية المواطن من خطر تعسف الدولة، ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها في إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية.

وعليه نجد الصلة بين الديمقراطية والمجتمع المدني منطقية لأنهم يحملان نفس الأساس المعياري فالعلاقة بينهم علاقة تبادل ولا يمكن الغاء أحدهم فهما متكاملان وليس متنافسين وهذا من خلال المجتمع المدني يساهم في رفع المشاركة السياسية وعمليات اتخاذ القرار السياسية ورسم السياسة العامة وهذا ما يكسبه أهمية كبرى ويجعل منه ضرورة لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية، وبالتالي نستخلص بأن وجود النظام الديمقراطي هو شرط أساسي لتشكيل أرضية مناسبة لتطور المجتمع المدني، كما أن وجود الديمقراطية مع غياب المجتمع المدني يكون مسارها باتجاه واحد فقط من القمة إلى القاعدة Top-Down في حين توفر المجتمع المدني يكون من الأسفل إلى القمة Botton-Up، ولهذا نجد مدى العلاقة الترابطية بين المجتمع المدني والديمقراطية¹⁸.

2- دور المجتمع المدني في تفعيل مسار التنمية الاقتصادية:

إن لمؤسسات المجتمع المدني أهداف تسعى إلى تحقيقها على المستوى التنموي وهي محاولة إشباع احتياجات المجتمع من خلال دورها الخدماتي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة في إحداث تنمية وتطوير الوعي لدي جميع شرائح المجتمع لذا يجب أن تكون هناك معايير تقاس به تلك

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

- الأهداف.ويمكن إيجاد بعض المعايير التي تحدد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في بعدها المستدام، تم في إطارها الاقتصادي ونجد منها:
 - ترشيد إدارة الموارد الطبيعية.
 - الحفاظ على التراث الثقافي وتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام.
 - رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.
 - رفع درجة إنماء الأفراد واحترامهم لبيئتهم ومجتمعاتهم.
 - توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.
 - القضاء على مشاكل الفقر والبطالة وتوفير الأمن الغذائي.¹⁹

وبالتالي تتجلى مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية أنه يحاول رفع مستوى المعيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، كما نجد أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب أدوارا هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق، كذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني لها تأثير قوي على التنمية الاقتصادية عندما تعمل بالتعاون مع قطاع الحكومة من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعى لتقليل حدة الفقر وحماية البيئة كما تساهم في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية لتنمية السوق.

بالإضافة إلى دورها من خلال منح الفقراء فرصة المشاركة بشكل فعال في المجتمع بصفة عامة والاقتصاد بشكل خاص، كما تلعب دور كبير في تعزيز التوجه نحو الخصخصة Privatisation، وهذا من خلال تحويل الملكية من الحكومات إلى القطاع الخاص بمشاركة الاتحادات العمالية وممثلها في اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة المشاريع التي تم تخصيصها، كما ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الممثلة لأصحاب العمل دورا هاما في زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ لخدمة المستثمرين بشكل واسع، كما زودت القطاع

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

الحكومي والقطاع الخاص بالرأي والنصح حول الإجراءات اللازمة، وعن أثر الخصخصة وإنشاء البرامج للترويج لتنمية المشاريع الصغيرة.²⁰ وقد أثبت المفكر "روبرت ديفيد بوتنام" (Robert D. Putnam) من خلال دراسته الميدانية الكثيفة التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الإجتماعي بمعنى بقوة منظمات المجتمع المدني التي تمنح أعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية في مختلف الأحجام والنجاح في إدارتها والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

وهذا ما شبه بوتنام بما هو موجود في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات تعرف "بجمعيات الادخار والدوارة" Credit Associations Rotating حيث يقوم أعضاء هذه الجمعيات بدفع مبالغ مقطوعة شهريا من خلال التناوب بين الأعضاء إلى أن يكون كل عضو قد مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية وقد وجد بوتنام أن هذه الطريقة التي بدأت معظم المشاريع الصغيرة حتى أصبحت عملاقة، وهذا نتيجة الثقة المتبادلة بين أعضاء الجمعيات والإرادة الحر في المشاركة والإقرار بحق الأخرى.²¹

3: مؤسسات المجتمع المدني كآلية لخلق العدالة الاجتماعية(النشاط الجمعي):

لقد ساهمت كل من ظاهرتي العولمة والحوكمة في تحجيم دور الدولة سواء في المجال الاقتصادي أو الإجتماعي وانتقلت هذه الدولة من كونها دولة راعية إلى دولة حارسة، هذا ما منح دور كبير لمؤسسات المجتمع المدني في تفعيل التنمية في بعدها الإجتماعي من خلال الأبعاد التالية:

• حرية التجمع: فالقانون حينما يسمح بإنشاء هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي مما يتيح حرية التعبير وتحقيق مطالب الجماهير

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع وهذا ما يخدم مطالب الفقراء والمظلومين وبالتالي يعتبر المجتمع المدني كأداة لرفع صوت ومطالب الفئات أكثر فقرا وضعفا.

• نشر ثقافة التعددية والتسامح: تتميز الأفراد والجماعات بوجود مجموعة من الاختلافات وهذا نتيجة الفوارق نتيجة العرق أو الجنس، أو اللغة أو الدين ولهذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تساهم في منح هذه الجماعات بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع ويساند التعددية داخل المجتمع.

• تحقيق الاستقرار الإجتماعي وسيادة القانون: إن وجود مؤسسات المجتمع المدني العديدة ومتنوعة تعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيه الاحترام الراسخ لسيادة القانون، فالدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية مثلا من خلال إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتذهيرها مما يؤدي دورا مهم في تخفيض معدلات الجريمة، ومن ثم يعيش كل من الفقير والغني بسلام وأمان واستقرار اجتماعي.

• تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية: وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية ومساعدة أسر السجناء والمعاقين، وإقامة المراكز الاجتماعية لشباب وتأمين وجبات الطعام للفقراء²². بالإضافة إلى العديد من الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في تأمين الرعاية الصحية وفي تقديم الخدمات الطبية والصحية لاسيما في المناطق الريفية وتأسيس جمعيات تنظيم الأسر ومراكز الأمومة والطفولة كما له دور هام في خلق الثقة المتبادلة وتكون ما في النهاية ما سماه بوتنام رأس المال الإجتماعي التي تزود المجتمع بالقاعدة الحضارية والثقافية التي تبني عليها المؤسسات الديمقراطية، وتولد المنفعة المتبادلة وحل المعضلات

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

الاجتماعية بالعمل المشترك وتوسيع الكيانات الاجتماعية التي تساهم في الترابط والانسجام الإجتماعي²³.

III-دراسة تقييمية عن واقع نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية:

1:المجتمع المدني كفاعل مؤسس لبناء مشروع مجتمع عربي متقدم:
إن طرح تصورات موضوعية عن كيفية تفعيل المجتمع المدني في العالم العربي ينبغي الحديث عن واقع إمكانية تحقيقها في العالم العربي، خاصة في ظل التحولات التي عرفت في السنوات الأخيرة التي تتركز على مؤشرات كيفية كحرية الانسان ولمشاركة السياسية، نوعية الحياة كل هذا أدى إلى التغيير في الأدوار بحيث لم تعد التنمية وبناء مشروع متقدم مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي مؤسسات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات.

تشكل مؤسسات المجتمع في العالم العربي العمود الفقري إذ عرفت نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، غير العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس تنظيمات المجتمع المدني، وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. يمكن تحديد ثلاث مجموعات منها:

السياسات التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير في مختلف المستويات وتخلى الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله سياسيا اقتصاديا واجتماعيا من الناحية السياسية نتيجة التحول نحو قيم الديمقراطية التي تنادي بتطبيق القوانين والمساواة وإعطاء مجال للحرية.

أما على المستوى الاقتصادي نتيجة تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام من 2 بليون دولار في الثمانينيات إلى 20 بليون دولار في التسعينيات، بالإضافة عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من 5 بليون دولار في عام 1970 إلى 200 بليون دولار في عام 1990 أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية، بالإضافة إلى التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة.²⁴ وبالتالي عرفت العديد من الدول العربية تجارب عن مجال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ونجد منها:

ففي التجربة المجتمع المدني المغربي التي ساهمت فيها التحولات التي عرفها المغرب بداية التسعينيات في بروز عدد من الجمعيات تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية، وما ساعد على تبلور أكثر تراجع وتقلص أدوار الدولة، وقد قدر عددها حسب إحصائيات سنة 2007 حيث قدر بحوالي 30000 جمعية، موزعة على الشكل التالي 3405 جمعية تنشط في القطاع التربوي، 3226 جمعية اجتماعية 2047 جمعية مهنية، 1291 جمعية ثقافية، 1670 جمعية فنية، 180 جمعية سياسية، 170 جمعية علمية بالإضافة إلى عدد من الجمعيات الحقوقية والنسائية، وقد اتخذت مشاركة المجتمع المدني عدة أشكال في سبيل دعم الحريات وتنمية الديمقراطية، وهذا من خلال مشاركته في عملية اتخاذ القرار، كما برزت مبادرة في المغرب تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تنمية وبناء قدرات المجتمع المغربي.²⁵

كما عرفت الجزائر منظمات المجتمع المدني بشكل واضح خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 وهذا من خلال موجة التحول الديمقراطي التي عرفت الجزائر والتي تتطلب تحرير حرية الأفراد في التعبير والتنظيم، حيث ظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور 1989 وتم الإقرار بالتعددية السياسية وتشجيع المشاركة السياسية وعليه ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على أثر حوادث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرية، المهنية... الخ، وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا، جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية وهذا من أجل طرح قضاياها والمساهمة بمواقفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.²⁶

بالإضافة إلى العديد من التجارب مؤسسات المجتمع المدني العربي فنجد كل من مؤسسات المجتمع المدني في الإمارات العربية حيث عرفت أبرز جمعية باسم هيئة الأعمال الخيرية وهي جمعية خيرية تطوعية تعمل في مجال التنمية والإغاثة والمساهمة في تحسين ظروف المحتاجين ضمن تنمية مستدامة وبيئة صحية، بالإضافة إلى دوره في العديد من المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية بهدف تحقيق تنمية المجتمع الإماراتي.

كما عرفت مصر حركة واسعة من نشاط الجمعيات التطوعية فقد عرف جمعية الرعاية المتكاملة بمصر وتعد هذه الجمعية إحدى ثمار المجتمع المدني في مصر حيث تهدف إلى رعاية الأمومة والطفولة وتنمية المجتمعات المحلية وضمان رعاية تربوية وصحية وثقافية، كما عرفت الدولة الأردنية

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

كغيرها من الدول العربية حركة إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وقد عرفت أكبر جمعية خيرية تطوعية باسم الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية يساهم في دعم وتطوير العمل الإجتماعي، كما له دور في تعزيز مبادئ التنمية الشاملة والمستدامة وذلك من خلال المشاركة الواسعة للمجتمع الأردني، كما يساهم في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة من خلال دعمهم بمشاريع مولدة للدخل بهدف إيجاد فرص للعمل، كما يهتم بذوي الحاجات الخاصة والاهتمام بوضع برامج التأهيل المجتمعية من خلال تدريب الشباب وغيرها من البرامج التي تهدف إلى تنمية المجتمع الأردني²⁷.

كما تميز لبنان بنشاط مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير وقد كان اهتمامها منصبا على التنمية ومحاربة الفقر ويعتبر لبنان من أكثر الدول العربية المنفتحة أمام الجمعيات، حيث برزت مجموعة من المنظمات منها على المستوى الحقوقي والجمعيات ذات الصلة ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الجمعيات التي تهتم بشؤون المرأة والتنمية والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق الحكامية الجيدة وهذا يهدف الرقي بالمجتمع اللبناني²⁸.

ولهذا نجد أن الدول العربي عرفت موجة كبيرة من التحولات هذا ما ساهم في نمو مؤسسات المجتمع المدني العربي وقد نشطت في مجالات عدة منها ما تتضمن حماية والدفاع عن الحقوق والحريات، ومنها يهدف تحقيق مستويات من التنمية، وأخرى في مجال توفير مجموعة من الخدمات لضمان تلبية الحاجات، وهذا يهدف بناء مشروع عربي متكامل من الجوانب بتدخل مؤسسات المجتمع المدني.

2: تحديات نشاط مؤسسات المجتمع لتأسيس مجتمع عربي متقدم:

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

يواجه نشاط المجتمع المدني مجموعة من الصعوبات والحوازج تقف أمام نشاطها وحرية عمله لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل رفع مستويات المجتمعات وبناء مجتمع عربي متقدم في مختلف المستويات كالتحول نحو قيم الحكم الراشد والديمقراطية وكذا الانفتاح على اقتصاد السوق ورفع الكفاءة وتحقيق العدالة الاجتماعية من تأمين الصحة والتعليم والسكن وغيرها من النشاطات التي ترفع مستوى المجتمع العربي ومن أبروها نجد:

• مشكلة الاستقلالية:

عند العودة إلى هدف نشاط المجتمع المدني بصفة عامة فهو لا يعمل على منافسة الدولة أو معارضة سياسية للدولة، وإنما تعاونها مع الدولة في إطار عجز الدولة لوحدها في تلبية كل الاحتياجات، أما على المستوى التطبيقي في المجتمع العربي فنجد ليس المشكل في عدم وجود منظمات تمثل هذا المجتمع فالساحة العربية تتمتع بوجود تكوينات ومنظمات المجتمع المدني من اتحادات وجمعيات وروابط وتعاونيات ولكن تتمثل المشكلة في مدى فعالية هذه المنظمات أي الدور الذي تلعبه في نشر الديمقراطية ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي وطبيعة العلاقة مع الدولة إذ تعرف هذه العلاقة عدم الثقة وانتشار سلطة الدولة في مختلف مجالات الحياة المجتمعية، وهذا ما ينطبق على عدد من الدول العربية ففي حالة المجتمع المدني المغربي بالرغم القفزة النوعية من حيث الحجم إلا أنه يبقى دائما تحت سيطرة الدولة²⁹.

وهذا ما نتج عن فقدان تكوينات المجتمع المدني العربي للاستقلالية والسيطرة الواضحة للدولة على الفضاء الاجتماعي وضمحلل في إرادة وفاعلية الإنسان العربي الذي سلبت منه حرته وإمكانيته ليقوم بوظيفة التعبير النقدي الذي يعد ركنا جوهريا في تطوير المجتمعات ورفقها، كما أن فقدان هذه التكوينات لاستقلاليتها جعل منها أطر وأشكال جوفاء، بل أصبحت بمثابة أدوات تستخدمها الدولة لمحاصرة مواطنيها وضرب الديمقراطية في جوهرها.³⁰

•التمويل:

تواجه معظم مؤسسات المجتمع المدني مشكلة رئيسية تتمثل في نقص الموارد المالية وهذا ما يؤثر على مستوى ونوعية الخدمات المقدمة، وتؤثر سلبا على قدرتها لتبني الأساليب المعاصرة في الأداء، وهذا يعني افتقاد مؤسسات المجتمع المدني لقدرتها الإيجابية على تفعيل برامج الوعي والتنمية في المجتمع، بحيث لا يكون الدعم الحكومي هو مصدر التمويل الذي تعتمد عليه الجمعية في وجودها، أو تغطية تكاليف ونفقات أنشطتها لإشباع الاحتياجات بما يكفل لها حرية الحركة، حيث تعرف العديد من مؤسسات المجتمع العربي نقص الموارد المالية وتعتبر منظمات المجتمع المدني الجزائري إحدى الدول التي تعاني من ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع، فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات، فكما هو معروف تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها ونشير هنا إلى ان العديد من الدراسات السوسولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية أو سند مادي لها.³¹

•غياب ثقافة المواطنة:

فرابطة المواطنة العربية إن صح التعبير اصبحت تقوم على منافع وحقوق مادية محددده يطالب بها المواطن في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى أي بمعنى أنه تم التركيز على الحقوق وليس الواجبات، وهذا عمق من دور الدولة في التوزيع السلطوي للقيم المادية والمعنوية على أفراد

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

المجتمع والجماعات المختلفة فيه، وبذلك أصبحت البنيات الوظيفية للمجتمع تقوم على الطاعة والامتثال والرعاية وهي أسس تناقض الحق والديمقراطية والاستقلال الذاتي لمنظمات المجتمع المدني.³²

• صعوبة الانتقال من الخدمات إلى التنمية:

تمركز برامج عمل منظمات المجتمع المدني حول العمل الخير الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين عمل هذه المنظمات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى مفهوم التنمية، ولهذا تبقى البرامج التي تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني العربي بعيدة عن مؤشرات التنمية التي تستهدف التركيز على فكرة التنمية والتأهيل والمساهمة في بناء المجتمع من خلال المشاركة في مشاريع بناء المؤسسات الصحية والتربوية والثقافية ومكافحة الأمية والتدريب والتأهيل في تحقيق التنمية للمجتمعات الفقيرة، ولهذا نجد أن معظم مؤسسات المجتمع المدني العربية لاتزال تعاني من صعوبة الانتقال من ذهنية الخدمات إلى أهمية برامج التنمية.³³

• تمركز نشاط المجتمع المدني في المدن:

توقف نشاط مؤسسات المجتمع المدني العربي في المدن الكبرى وضعف شديد لهذه المنظمات في الريف ويشير الواقع الإجتماعي والاقتصادي إلى أن الريف يشكل الجزء الأكبر سكانيا وجغرافيا ويزيد بها حجم المشاكل البيئية الفقر، التلوث، أمية المرأة، الصحة العامة، ومستوى المعيشة.³⁴

خاتمة: مما سبق في هذه الدراسة نخلص إلى:

أن مؤسسات المجتمع المدني إحدى الفواعل التي أصبحت ضرورية في ظل التحولات العالمية التي مست مختلف الجوانب السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، فالمجتمع المدني يعبر عن تنظيمات طوعية تنشأ

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

بمحض إرادتها هدفها الأساسي تحقيق المنفعة العامة وتلبية المطالب المتزايدة. فالمجتمع المدني يؤدي دوراً رئيساً في توجيه حاجات أفراد المجتمع وتحقيق تطلعاتهم وبعث التنمية في جميع جوانبها، فقد أثبت التطورات المعاصرة على تعدد وتنوع مجالات نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وعلى مدى فعالية مشاركته في كل المستويات؛ فعلى المستوى السياسي من خلال مشاركته مع الدولة وهذا ما يساهم في تجسيد الإصلاحات السياسية والرفع من مستوى مشاركة الأفراد في السياسة العامة، وتحقيق الديمقراطية التشاركية، وتفعيل ثقافة المواطنة، أما على المستوى الاقتصادي بتفعيل التنمية ورفع مستويات الدخل والعمل للأفراد، والقضاء على الفقر، كما للمؤسسات المجتمع المدني دور على المستوى الاجتماعي لتفعيل مبادئ العدالة وتوفير مجموعة من الخدمات كالصحة والتعليم، وهذا ما يعزز من مدى فعالية وقدرة مؤسسات المجتمع المدني في بناء وتصور مشروع مجتمع متقدم.

أما على المستوى التطبيقي للدارسة فنجد أن مؤسسات المجتمع المدني العربي على الرغم من وجوده في العديد من الدول غير أنه يبقى في إطاره الشكلي فقط، وهذا نتيجة مجموعة من العوائق التي تحد من فعاليته كمؤسسة وسيطة بين الدولة والمجتمع، ولكن إذا ما تم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في جميع المستويات يتم التوصل إلى بناء مشروع مجتمع عربي متقدم.

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

الهوامش:

- 1- صونيا العيدي، " المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، 2008، ص 4.
- 2- غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، القاهرة: مركز دراسات الغد العربي، 2010، 89.
3. مرسي مشري، " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقعات تحديات، الشلف، 2008، ص 26.
- 4- Jacques Fontanelle ,Les Organisations non gouvernementales, office des publications Universitaires press :London, 2005, p9 .
- 5- عبد الله راشد سعيد النيادي، " أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية 1990- 2007"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 47.
- 6- Peter Willets, « What is a Non- Governmental Organization ? » Advance Reading for Participants of the Human Rights NGO Capacity- Builing Programme.in: 12/03/2014.
Htt:// www.ihrnetwork.org/files/3whatiran.NGO.PDF.
- 7- خديجة بنظيمهديات، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص 3.

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالحى نصيرة

8- نسيمة بوهراوة، " دور الفواعل اللادولالية في ديناميكيات التعاون في المتوسط دراسة حالة : المنتدي المدني المتوسط"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 36.

10- خديجة بنطيهدايات، مرجع سبق ذكره، ص 3.

11- Eric D. Werker, Faisal Z. Ahmed, "What Do Non-Governmental Organizations Do?", Forthcoming, Journal of Economic Perspectives, May2007,p14.

12- Gerard Clarke, The Politics of NGOs in South-East Asia Participation and Protest in thePhilippines,London :Routledge,2001,p3.

13- عبد الله راشد سعيد النيادي، "أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار الجامعة العربية 1990-2007"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 55.

14- ليندة يشوي، "المواطنة السياسية للمرأة العربية بين أحكام القانون الوضعي ومبادئ الشريعة الإسلامية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الأول، 2014، ص 129.

15- منى مكرم عبيد، المواطنة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية: القاهرة، 2007، ص 10.

16- فوزية شراد، "المواطنة، التواصل وحقوق الإنسان عند هابرماس"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 28، 2013، ص 132.

17- إسماعيل كرازدي، "العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 243.

18- يوسف زدام، " دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقارنة ثقافية"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقعوتحدييات، الشلف، 2008، ص 6.

19- بلال موزاي، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربيةمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني، 2014، ص 171.

20- خديجة بنطيهدايات، مرجع سبق ذكره، ص 13.

21- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 86.

دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة وتأسيس لبناء مشروع مجتمع متقدم.....صالح نصيرة

- 22 - صالح زباني، "القطاع الثالث ودوره في مجال الخدمة الاجتماعية: دراسة في عملية إدماج الشباب لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الخامس، 2013، ص16.
- 23 - أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثامن، 2008، ص260.
- 24 - زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص 67.
- 25 - هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية: مصر، 2005، ص13.
- 26 - بلال موزاي، مرجع سبق ذكره، ص 183.
- 27 - عبد السلام عبد اللاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعرييج، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 22.
- 28 - أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سبق ذكره، ص 271.
- 29 - كامل مهنا، المجتمع المدني في لبنان، المركز الأردني للبحوث الاجتماعية بيروت ص19
- 30 - خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010"، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011، ص67(ماجستير).
- 31 - صالح زباني، "واقع وافاق المجتمع المدني كألية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، 2004، ص80.
- 32- Andrea Liverani, Civil Society in Algeria The political functions of associational life, New York: First published, 2008,P62.
- 33 - ليث زيدان، عوائق تكوين المجتمع المدني في الدول العربية، حوار المتمدن ، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid>، تاريخ الولوج: 2015/04/05.
- 34 - أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سبق ذكره، ص267.
- 35 - خديجة بنطيمهدايات، مرجع سبق ذكره، ص 18.